قضايا وآراء

أخبار الخليج

العدد (17652) – السنة الحادية والخمسون – الأربعاء 8 صفر 1448هـ – 22 يوليو 2026م

هل يقترب عهد نتنياهو من نهايته؟

بقلم:
د. مروان المعشّر ○

من المنتظر أن تُعقد الانتخابات البرلمانية الإسرائيلية المقبلة في شهر أكتوبر المقبل. ويكاد يكون ثمّة إجماع دولي على الأمل بأن يخسر بنيامين نتنياهو رئيس الوزراء الحالي هذه الانتخابات، لتأتي حكومة أخرى «أكثر اعتدالاً وأقل عنجهية». لكن ثمّة سؤالان لا بدّ من الإجابة عنهما بواقعية: هل سيغادر نتنياهو الحكم فعلًا بعد شهر أكتوبر؟ وهل سيؤدّي رحيله، إن حدث، إلى قيام حكومة أكثر اعتدالاً؟

تشير استطلاعات الرأي الحالية إلى أمور عدّة، أولها أن المعسكر المناوئ لنتنياهو سيحصل على نحو 58 مقعدًا في الكنيست المقبل، مقابل 52 مقعدًا لمعسكر نتنياهو، فيما ستحصل الأحزاب العربية مجتمعةً على عشرة مقاعد. ويعني ذلك، وفق الأرقام الحالية، أنّ أيًّا من المعسكرين لن يتمكّن من تشكيل حكومة من دون دعم الأحزاب العربية، إذ تحتاج أيّ حكومة إلى تأييد 61 عضوًا في الكنيست على الأقل.

نلاحظ أولًا أن الانقسام القائم في إسرائيل هو بين المعسكرين المؤيد لنتنياهو والمناوئ له، وليس انقسامًا حول السلام. فالمجتمع الإسرائيلي اليوم يكاد يُجمع على رفض إقامة دولة فلسطينية، بل يذهب أبعد من ذلك برفض إشراك الأحزاب العربية في أي حكومة مقبلة.

يتصدّر المعسكر المناوئ لنتنياهو شخصان؛ أولهما نفتالي بينيت، الذي خسر ستة أو سبعة مقاعد في الاستطلاعات الأخيرة، بعد تحالفه مع «المعتدل» يائير لابيد، بما يعني أنّ جزءًا من مؤيّدي هذا المعسكر يرفضون هذا «الاعتدال». أما بينيت نفسه فقد ترأس مجلس المستوطنات (Yesha) بين عامَي 2010 و2012.

أما الشخصية الثانية فهي غادي آيزنكوت رئيس الأركان الإسرائيلي السابق بين عامَي 2015 و2019، الذي تظهر الاستطلاعات الأخيرة تقدّمه السريع إلى درجة تفوّقه على الليكود في عدد المقاعد المتوقعة في الكنيست المقبل. ولا يؤيّد آيزنكوت إشراك العرب في الحكومة الإسرائيلية المقبلة، كما لا يؤيد إقامة دولة فلسطينية، بل سبق أن انتقد نتنياهو لأنه رأى في مواقفه قبولًا، ولو مشروطًا، بفكرة الدولة الفلسطينية.

نأتي إلى الأحزاب العربية الرئيسة الأربعة. تتفق ثلاثة منها جبهة السلام والمساواة «حداش»، والحركة العربية للتغيير بقيادة أحمد الطيبي، والتجمع الوطني الديمقراطي برئاسة سامي أبو شحادة على برنامج سياسي متشابه، يرفض الدخول في أي حكومة إسرائيلية، باعتبار أن ذلك يضفي عليها شرعية أمام المجتمع الدولي، بينما يُتوقع أن تواصل سياساتها الاستعمارية والتمييزية تجاه الشعب الفلسطيني.

في المقابل، يصرّ رئيس القائمة العربية الموحّدة منصور عباس على أهمية انخراط العرب في الحياة السياسية الإسرائيلية، والقبول بدولة إسرائيل كواقع، والمشاركة في الحكومات الإسرائيلية. ويعتقد عباس أن بينيت مستعد لإشراك قائمته في الحكومة، خلافًا لموقفه العلني الحالي.

وفي ظل هذه التباينات، واستجابةً لرغبة الشارع العربي في خوض الانتخابات ضمن قائمة موحّدة، اتفقت الأحزاب العربية على قائمة «تقنية» تقتصر على خوض الانتخابات بقائمة واحدة، من دون الالتزام ببرنامج سياسي مشترك، مع ترك المجال بعد الانتخابات أمام قائمة منصور عباس للتحرك خارج الإطار السياسي لبقية الأحزاب العربية.

ومع أن الاستطلاعات تشير إلى إمكانية حصول فلسطينيي الداخل على أكثر من 15 مقعدًا في حال توحّدهم، فإن الفجوة بين الموقفين لا تزال واسعة، ما يرجّح استمرار الانقسام وحصول القوائم العربية على نحو عشرة مقاعد فقط، ما لم تحدث مفاجأة.

ماذا يعني كل ذلك للحكومة الإسرائيلية المقبلة؟ ثمّة احتمال لتوصّل معسكر آيزنكوت/بينيت إلى اتفاق مع قائمة منصور عباس، لتشكيل حكومة ذات أغلبية ضئيلة، أو لانسحاب عدد من أعضاء الليكود وانضمامهم إلى المعسكر المناوئ. لكنّ هذَين الاحتمالَين يبقيان ضعيفَين، أولاً لأن الأحزاب اليهودية لا ترغب في الاعتماد على الأصوات العربية، وثانيًا لأن مثل هذا الانسحاب يظل مستبعدًا، وثالثًا لأن القائمة العربية الموحّدة ستُتّهم بتجميل حكومة ستواصل النهج المعادي للفلسطينيين.

ويبقى السيناريو الأكثر ترجيحًا هو تشكيل حكومة وحدة وطنية تضم الليكود والأحزاب الأخرى، باستثناء الأحزاب العربية، وربما أيضًا حزبا بن غفير وسموتريتش. وفي هذه الحالة، من المرجّح أن يصرّ نتنياهو على تولّي رئاسة الوزراء في المرحلة الأولى، إذا جرى الاتفاق على صيغة للتناوب.

بعبارة أخرى، ليس من الضروري أن يغادر نتنياهو الحكم، حتى لو فشل حزبه في الحصول على أغلبية في الكنيست المقبل. وتنسب غالبية المجتمع الدولي التعنّت الإسرائيلي إلى نتنياهو وشريكيه بن غفير وسموتريتش، وتعتقد أن رحيله سيأتي بحكومة أكثر اعتدالًا ومرونة تجاه القضية الفلسطينية. لكن المجتمع الدولي سيكتشف أن المشكلة تتجاوز شخص نتنياهو، وأنها أصبحت معضلة مجتمع إسرائيلي بأكمله، لا يريد السلام، ولا الانسحاب، ولا إقامة دولة فلسطينية.

إن ما يطرحه المجتمع الإسرائيلي أمام الفلسطينيين اليوم هو خياران لا ثالث لهما: الإبادة أو التمييز العنصري (Genocide or Apartheid). أما الحديث عن حكومة إسرائيلية، أيًّا كان شكلها، تتبنّى خيار السلام، فهو أقرب إلى الوهم.

لذلك، لا يبدو أنّ ثمّة حلًا قريبًا للصراع الفلسطيني الإسرائيلي. وما نحتاج إليه هو مقاربة تدرك هذه الحقيقة، وتعمل على تعزيز صمود الفلسطينيين على أرضهم إلى أن يفرض العامل الديمغرافي نفسه.

○ وزير خارجية الأردن الأسبق.

الدولة الوطنية.. بين تحديات الداخل ومخاطر الخارج

بقلم:
د. بدر محمد عادل ○

لم يعد الحديث عن مستقبل الدولة الوطنية في منطقة الخليج العربي مجرد نقاش فكري أو سياسي، بل أصبح قضية ترتبط مباشرة بالأمن القومي والاستقرار الإقليمي، فالتطورات المتسارعة التي تشهدها المنطقة، وما يصاحبها من تدخلات خارجية، ومحاولات التأثير في القرار الوطني، ودعم المليشيات المسلحة الموالية لقوى خارجية، والحروب السيبرانية والإعلامية، تؤكد أن الدولة الوطنية أصبحت هدفًا رئيسًا لكل من يسعى إلى إعادة تشكيل موازين القوى على حساب سيادة الدول واستقرارها.

لقد أثبتت التجارب الإقليمية خلال العقدين الماضيين أن انهيار الدولة الوطنية لا يؤدي إلى تغيير نظام سياسي فحسب، بل يفتح الباب أمام الفوضى والإرهاب، ويؤدي إلى تفكك المؤسسات، وانهيار الاقتصاد، واتساع رقعة النزاعات الداخلية، بما ينعكس سلبا على الأمن والسلم الإقليميين. ومن هنا فإن الحفاظ على الدولة الوطنية وهيبتها لم يعد خيارًا سياسيا، وإنما ضرورة وجودية لحماية الشعوب وصيانة المكتسبات التنموية.

وتتميز دول الخليج العربي بنموذج تنموي استطاع أن يحقق مستويات متقدمة من الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، وهو ما جعلها هدفا لمحاولات متعددة تستهدف النيل من أمنها واستقرارها، سواء عبر دعم الجماعات المسلحة التابعة لقوى خارجية، أو بث خطاب الكراهية والطائفية، أو نشر حملات التضليل الإعلامي، أو استهداف البنية التحتية الحيوية من خلال الهجمات السيبرانية، وتؤكد هذه الممارسات أن التهديدات الحديثة أصبحت أكثر تعقيدا، إذ تجمع بين الأدوات العسكرية وغير العسكرية في إطار ما يعرف بالحروب الهجينة.

ولا تقتصر حماية الدولة الوطنية على الإجراءات الأمنية والعسكرية، وإنما تبدأ ببناء الإنسان وتعزيز ثقافة المواطنة وترسيخ سيادة القانون، ورفع كفاءة المؤسسات العامة، وترسيخ الثقة بين المواطن والدولة. فالمجتمعات الواعية والمتماسكة تعد أقل عرضة لحملات التضليل والشائعات ومحاولات بث الفرقة والانقسام.

كما أن المرحلة الراهنة تفرض تعزيز العمل الخليجي المشترك، باعتباره أحد أهم أدوات مواجهة التحديات الإقليمية، سواء في المجالات الأمنية، أو الاقتصادية، أو القانونية، أو التقنية، فالتحديات العابرة للحدود لا يمكن التصدي لها بجهود فردية، وإنما تحتاج إلى تنسيق مستمر، وتبادل للمعلومات، وتطوير للأطر القانونية، بما يعزز الأمن الجماعي ويحافظ على استقرار المنطقة.

إن قوة الدولة الوطنية لا تقاس فقط بما تمتلكه من إمكانات عسكرية، وإنما بقدرتها على حماية مؤسساتها، وتعزيز وحدتها الداخلية، وصيانة سيادتها، وترسيخ الثقة بين القيادة والشعب، فهذه العناصر مجتمعة تشكل الحصن الحقيقي في مواجهة أي تهديد خارجي، حفظ الله خليجنا العربي قيادات وحكومات وشعوباً.

○ رئيس قسم القانون العام – جامعة البحرين.

انتكاسة اللوبي المؤيد لإسرائيل في انتخابات نيويورك

بقلم:
د. جيمس زغبي ○

على مدى نصف القرن الماضي، مارست «لجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية» (أيباك)، أقوى لوبي يهودي مؤيد لإسرائيل في الولايات المتحدة، نفوذا واسعا في الانتخابات التي خاضها كلا الحزبين السياسيين الجمهوري والديمقراطي على حد السواء.

وقد دأب هذا اللوبي المهمين على تهديد وترهيب معارضيه، وحين كان يهزم أي منتقد لإسرائيل في أي انتخابات أمريكية فإنه لا يتوانى في التباهي بذلك الانتصار ويُقدِّم ذلك الإنجاز للآخرين كدرس يستخلصون منه العبرة.

تَمكن ثلاثة مرشحين مناوئين للسياسات الإسرائيلية من هزيمة مرشحين حظوا بدعم لجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية (أيباك) في الانتخابات التمهيدية للحزب الديمقراطي التي جرت في الفترة الماضية في مدينة نيويورك، وهو ما قد يؤشر إلى بداية نهاية حقبة بالنسبة إلى هذا اللوبي المؤيد لإسرائيل.

اتبع لوبي «لجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية» (أيباك) نهجاً ذكياً في التعامل مع السياسة ومختلف الانتخابات التي تجري في الولايات المتحدة الأمريكية؛ فقد تأسس بمبادرة من «مؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الكبرى»، ما أتاح له منذ البداية الارتباط بشبكة وطنية متميزة تضم قادة وناشطين يهوداً أمريكيين، والأهم من ذلك، شبكة من المتبرعين. وقد وظفت المنظمة هذه الموارد جميعها بفعالية للتأثير على أعضاء مجلسي النواب والشيوخ وحثهم على تبني مواقف مؤيدة لإسرائيل.

لم يكتف القائمون على هذا اللوبي بالتوجه إلى المسؤولين المنتخبين في واشنطن لمطالبتهم بتأييد تشريعات محددة، بل إنهم لم يتوانوا في الاستعانة بقادة محليين من الدائرة الانتخابية لعضو الكونغرس لعرض الأمر وطرحه.

وعندما كان مرشحون جدد يخوضون الانتخابات، كان ممثلون محليون يعرضون عليهم المساعدة في صياغة مواقفهم المتعلقة بسياسات الشرق الأوسط؛ وقد انطوت هذه الزيارات والعروض –ضمنياً– على وعد بالدعم إذا ما استجاب المسؤول المنتخب أو المرشحون لما يُطلب منهم، وتهديد بالمعارضة إذا لم يفعلوا ذلك.

وسعيا منها إلى تكثيف جهودها، أنشأ لوبي «أيباك» شبكة تضم ما يسمى «لجان العمل السياسي»، التي تتولى جمع مئات الآلاف من الدولارات لتوزيعها دعماً لمرشحين مدعومين أو معارضة مرشحين آخرين، وذلك بناءً على مواقفهم تجاه إسرائيل.

وقد زعمت منظمة «أيباك» أنها لم تنسق عمل لجان العمل السياسي –وهو ما كان سيُعد انتهاكاً لقوانين الانتخابات– إلا أنه، نظراً إلى أن معظم هذه اللجان يترأسها أعضاء في مجلس إدارة منظمة «أيباك» أو أفراد من عائلاتهم، ولأن نمط مساهماتها كان شديد الوضوح بما لا يدع مجالاً للشك في وجود تنسيق، فقد كان من الواضح تماماً أن هذا التنسيق كان قائماً بالفعل.

اتسمت عمليات لوبي «أيباك» أيضاً بالطابع الإستراتيجي؛ إذ لم يستهدف الجميع من سخائها المالي، بل خُصِّصت حزم التبرعات لرؤساء اللجان البرلمانية المهمة ولأعضاء الكونغرس الداعمين بشدة ممن واجهوا منافسة انتخابية صعبة في مساعيهم لإعادة انتخابهم.

وعندما يتجاوز المسؤولون المنتخبون الخطوط الحمراء مراراً وتكراراً، يصبح خصومهم هم المستفيدون من مبالغ كبيرة من أموال لجان العمل السياسي والتبرعات المجمعة من المانحين الأفراد المؤيدين لإسرائيل والذين تربطهم علاقات بلجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية (أيباك).

وبشكل عام، لم تكن المبالغ ضخمة للغاية، لكنها كانت كافية لإيصال رسالة سياسية معينة. فقبل أربعة عقود، وجدنا أن إجمالي المبالغ التي قدمتها لجان العمل السياسي التابعة للوبي «أيباك» والمتبرعون الأفراد بلغت نحو 4 ملايين دولار في كل دورة انتخابية، حيث حظيت مجموعة من المرشحين بالنصيب الأكبر منها.

وعندما يُهزم بعض المسؤولين المنتخبين –ممن وجهوا انتقادات لإسرائيل– على يد منافسين حظوا بدعم لوبي «أيباك»، كانت الجماعة تتباهى بانتصارها، بغض النظر عما إذا كان دعمها قد لعب دوراً حاسماً في النتيجة أو لا؛ إذ كان هدفها توجيه رسالة إلى غيرهم من المسؤولين المنتخبين مفادها: «عليكم أن تخشونا، وإلا فقد تواجهون الهزيمة أنتم أيضاً».

ومع انتهاء العمل باللوائح الفيدرالية التي كانت تحد من الرقابة على النفقات المستقلة في الحملات الانتخابية، استغلت لجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية (أيباك) وغيرها من الجماعات المؤيدة لإسرائيل هذا الوضع لإنشاء «لجان عمل سياسي فائقة» قادرة على جمع وإنفاق عشرات الملايين من الدولارات في كل دورة انتخابية.

وبدلاً من المهمة الشاقة المتمثلة في التنسيق الخفي لعشرات اللجان السياسية الخاضعة للتنظيم الفيدرالي والمحدودة في المبالغ التي يمكنها تلقيها من المتبرعين الأفراد وتقديمها لكل مرشح، يمكن لهذه اللجان السياسية الفائقة غير المنظمة أن تتلقى مساهمات بملايين الدولارات من الأفراد وتنفق نفس المبلغ لمساعدة أو إيذاء المرشحين الذين يختارونهم.

وخلال الفترة الممتدة ما بين عامي 2022 و2024، استهدفت هذه اللجان الفائقة بكثير من التأثير والفعالية عدداً محدوداً من المرشحين الذين كانوا ينتقدون إسرائيل، وأنفقوا الملايين لإلحاق الهزيمة بكل واحد منهم.

وفي أعقاب حرب الإبادة الجماعية التي شنتها إسرائيل على غزة، شهدنا انهياراً حاداً في الدعم الشعبي لإسرائيل، ولا سيما في أوساط الديمقراطيين. وفي ظل هذه الأجواء الجديدة، لم يعد بإمكان منظمة «أيباك» انتقاء مرشحين بعينهم وجعلهم عبرة للآخرين.

يواجه هذا اللوبي الآن تحديات جديدة بشكل أسبوعي؛ فقد أيد أكثر من 110 من أعضاء مجلسي النواب والشيوخ الأمريكيين وقف المساعدات العسكرية لإسرائيل بسبب انتهاكاتها للحقوق الفلسطينية.

كما اتهم عشرات المسؤولين المنتخبين إسرائيل بارتكاب إبادة جماعية، وتعهد مئات من أعضاء الكونغرس والمرشحين بأن ترفض حملاتهم الانتخابية أي دعم من لجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية (أيباك).

وفي الواقع، فقد أصبحت منظمة «أيباك» مثيرة للجدل وسلبية السمعة إلى درجة أنها اضطرت إلى إنشاء كيانات جديدة أو الاعتماد على بدائل لتكون بمثابة أوعية للأموال التي تجمعها وتوزعها على المرشحين.

وعلى الرغم من هذه التعديلات، فقد تبين أن العقبات التي تواجهها القوى المؤيدة لإسرائيل تفوق قدرتها على الاحتمال؛ إذ تواصل الممارسات الإسرائيلية تنفير المزيد من الناخبين.

وكلما زاد حجم الأموال التي تنفقها لجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية (أيباك)، زادت الصورة السلبية المرتبطة بها؛ فحتى عندما تحقق هذه اللجنة الفوز، فإنها تخسر الدعم بسبب أساليبها القسرية العنيفة، وهذا يقودنا إلى الانتخابات التمهيدية التي جرت قبل بضعة أيام في نيويورك.

تُمثل هزيمة عضوين بارزين في الكونغرس –من المؤيدين لإسرائيل– على يد منافسين انتقدوا السياسات الإسرائيلية ودعموا العدالة للفلسطينيين، إلى جانب فوز مرشح كان يقود احتجاجات مؤيدة للفلسطينيين في الجامعات بنيويورك في سباق انتخابي مفتوح، نقطة تحوّل مهمة في السياسة الأمريكية.

لم يقتصر الأمر على قيام لوبي «أيباك» المتنفذ وحلفائه بإنفاق الملايين في هذه المساعي الفاشلة، بل إن هذه الانتخابات وضعت السياسات الإسرائيلية وحقوق الفلسطينيين في صلب النقاش العلني، وهو ما يمثل تطورا لافتا.

لقد تمثلت السمة المميزة لمشاركة الجماعات المؤيدة لإسرائيل في الحملات السابقة في الحرص الشديد على عدم تحويل دعم إسرائيل إلى قضية عامة؛ إذ كانوا يجمعون التبرعات من أنصارهم استناداً إلى قضية إسرائيل، لكن تلك القضية لم تكن هي الغرض الذي تُنفق فيه تلك الأموال.

لقد كانوا ينفقون الأموال على إعلانات تنتقد عمر المرشح، أو «أجندته المتطرفة»، أو بعض تصرفاته غير اللائقة في مرحلة الشباب؛ لكنهم لم يذكروا قط أن تدخلهم كان بسبب موقف ذلك المرشح من إسرائيل.

كان هذا هو الحال في هذه المنافسات الانتخابية في نيويورك؛ فقد كانت هناك قضايا عديدة تهم الناخبين، ولا سيما حالة الإحباط من السياسات العقيمة والفاشلة التي تتبناها قيادة الحزب الديمقراطي، إلا أن هذه المنافسات كانت تتمحور أيضاً حول إسرائيل، وكان الناخبون يدركون ذلك تماماً.

كانت ردود الفعل الصادرة عن الجانب المؤيد لإسرائيل متوقعة؛ إذ اتهم البعض استهداف أموال منظمة «أيباك» ونفوذها بأنه تصرف غير عادل أو حتى معاد للسامية، وكأن المنظمة لم تكن تتباهى –على مدى عقود– بأموالها ونفوذها باعتبارهما مصدر قوتها.

وادعى آخرون أنه نتيجة لهذه الانتخابات «لم يعد اليهود يشعرون بالأمان في نيويورك»، متجاهلين حقيقة أنه في أبرز المنافسات الثلاث التي شهدت هزيمة عضو يهودي في الكونغرس مؤيد لإسرائيل، كان الفائز يهودياً أيضاً، ويُعرّف نفسه بأنه صهيوني تقدمي عارض بشدة الإبادة الجماعية التي ترتكبها إسرائيل بحق الفلسطينيين.

وهناك أيضاً محاولة غريبة لاتهام المرشحين والناخبين المؤيدين للفلسطينيين بتفتيت الحزب الديمقراطي، في حين أن لجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية (أيباك) بذلت قصارى جهدها عقودا لتفتيت الحزب والبلاد من خلال إجبار السياسيين على الانصياع للخط أو مواجهة الهزيمة.

وأخيراً، هناك تلك المحاولة المستميتة لتصوير الانتخابات برمتها على أنها شأن يقتصر على نيويورك ولا علاقة له ببقية أنحاء الولايات المتحدة الأمريكية، متجاهلين حقيقة أن المشهد السياسي الوطني قد تغير، إذ باتت منافسات من النوع ذاته تجري في كل مكان.

خلاصة القول هي أن قبضة لوبي «أيباك» المتنفذ على المشهد السياسي قد ضعفت بعد مرور نصف قرن؛ ورغم أنها لن تختفي في القريب العاجل، فإن هذه الحقبة الجديدة ستشهد نقاشاً حقيقياً حول سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط. شكراً لناخبي نيويورك.

○ رئيس المعهد العربي الأمريكي.

دقائق مانديلا السبع والستون.. بصمة بحرينية

بقلم:
نبيلة رجب

العطاء لدينا في البحرين وفي الخليج بصورة عامة لم يكن يحتاج إلى اسم، كان يحدث بهدوء، كما تحدث أشياء كثيرة جميلة، من دون ضجة ومن دون انتظار شكر. لم نسمّه تطوعاً، ولم نضعه في خانة. كان جزءاً من النفس، مثل الصلاة ومثل الضيافة ومثل السؤال عن الجار.

مطلع هذا العام، حين كانت مملكتنا الحبيبة تمر بظروف استثنائية، فتحت باب التطوع لأبنائها. سارع الناس للتسجيل وكأنهم كانوا مستعدين قبل أن تأتي الدعوة. سجّلت مع أسرتي، وحتى مع تعطّل النظام مع ابنتي، سهرت تلك الليلة حتى تُتم تسجيلها. هذا وحده كان كافياً ليقول إن الرغبة أكبر من أي عائق.

وهذا الإصرار، بمختلف صوره، هو بالضبط ما فعله المناضل الجنوب إفريقي الشهير نيلسون مانديلا طوال حياته. رجل قضى سبعة وعشرين عاماً في السجن، وخرج يسأل ماذا يهب. قررت الأمم المتحدة أن تكرم روحه بدعوة كل إنسان على وجه الأرض إلى أن يمنح سبعا وستين دقيقة من وقته لخدمة الآخرين في يوم ميلاده، الثامن عشر من يوليو. السبع وستون دقيقة ليست عشوائية، هي عدد السنوات التي أمضاها في خدمة قضيته منذ بداية نضاله عام 1942.

سبع وستون دقيقة.. لو سألت نفسك الآن أين تذهب هذه الدقائق من يومك، ماذا ستجيب؟ نحن لا نشكو من قصر الوقت بقدر ما نشكو من كثرة ما يشغلنا. الهاتف، والمواعيد، وضجيج الحياة اليومية. كلها تستهلك وقتنا من دون أن تُرجع لنا شيئاً. الوقت موجود، لكننا أحياناً لا نعرف أين نضعه.

التطوع لا يعني بالضرورة الانتساب إلى جمعية أو حمل بطاقة. أحياناً قد يكون افتقاد جار والاطمئنان عليه، أو مساعدة طالب يعاني في دراسته. يبدأ من نظرة تلتفت لمن حولها، قبل أن يتحول إلى فعل.

في زنزانته الضيقة في جزيرة روبن، كان مانديلا يعلّم زملاءه المعتقلين ويرفع معنوياتهم ويزرع فيهم الأمل في ظروف لا يتخيلها عقل. سبعة وعشرون عاماً وعطاؤه لم يتوقف. السجن أخذ حريته وأبقى روحه.

كثيرون يتطوعون استجابة لدعوة رسمية، أو مجاراة لمناسبة تستحق التوثيق بصورة.. وهذا له قيمته. لكن ثمة نوع آخر، يحدث في صمت، تجد نفسك تعطي لأن في داخلك شيئاً يدفعك.

هذا النوع هو الذي يغير صاحبه قبل أن يغيّر من حوله. من جرّب أن يمد يده يعرف كيف تتغيّر نظرته للناس، يبدأ يرى من حوله بعيون مختلفة، يكتشف قصصاً لم يكن يعرفها، ويدرك أن وراء كل وجه عالماً كاملاً.

ما يقوله العلم في هذا الشأن يستحق التوقف. الدراسات تثبت أن من يتطوع بانتظام يعاني أقل من القلق والاكتئاب، ويشعر بمعنى أعمق لحياته. في عالم باتت فيه الضغوط النفسية تطرق أبواباً كثيرة، ربما كان التطوع من الأجوبة التي تستحق مزيداً من التفكير. من يتجاوز همومه ليهتم بغيره، يعود إلى نفسه أخف وأهدأ وأكثر قدرة على مواجهة ما ينتظره.

وهذا يصبح أكثر وضوحاً في اللحظات الصعبة. من يسهم وهو مثقل بهمومه، يشعر بهذا الأثر أكثر ممن يعطي وهو مرتاح البال. لمد اليد في زمن الأزمات طعم مختلف. الذي يقدم في الرخاء والأمان يفعل شيئاً جميلاً. لكن الذي يقدم وهو يحمل همه الخاص، وقلبه مشغول، وأمامه ما يكفيه من تحديات، فهذا فعل من مستوى آخر. ما رأيناه هذا العام كان من هذا النوع. ناس أعطوا وهم يعرفون أن البلد يمر بلحظة صعبة.

على مستوى المجتمع، يعرف المتطوعون حقاً من يسكن بجانبهم، ومن يحتاج، ومن يستطيع أن يمد يده. هذه المعرفة تصنع شيئاً لا تصنعه القوانين ولا المؤسسات، تصنع الثقة. والمجتمع الذي يثق بنفسه يصمد في أصعب اللحظات، ويبني في أهدئها. المجتمعات التي تتطوع لا تنهار بسهولة.

الشباب البحريني أثبت في مواقف كثيرة أنه لا يتأخر. ما رأيناه في حملة التطوع هذا العام كان دليلاً على جيل يحمل في داخله قيماً راسخة ورثها من دون أن يُعلمها في فصل دراسي. شباب سارع للتسجيل بدوافع نابعة من القلب. وهذا وحده يكفي ليقول للعالم من نحن.

الخير كان دائماً حاضراً في كل زمن ومناسبة. هو في طبيعتنا، في تربيتنا، في الطريقة التي تعلمنا بها أن نرى بعضنا. ما رأيناه خلال المحنة برهانٌ على من نحن. شعب يلبّي النداء، ويسارع في اللحظات التي تستدعيه. هذا العام، امتدت أيدي أبناء مملكتنا رغم أثقالها. وهذا يكفي.

rajabnabeela@gmail.com